

التقرير اليومي

2007/4/5

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

قمة الرياض، إتفاق مكة وما بينهما

بقلم أنات كورز؛ معهد دراسات الأمن الوطني/ إسرائيلي؛ 2007/4/2

أعدت القمة العربية، التي عقدت في الرياض في 28 آذار 2007، التأكيد على " مبادرة السلام العربية" المتبناة أساساً في القمة العربية عام 2002. وتدعو هذه المبادرة إلى سلام عربي- إسرائيلي على أساس انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي إستولت عليها (إسرائيل) في العام 1967، وحل عادل ومتوافق عليه لمشكلة اللاجئين على أساس قرار المجلس التشريعي للأمم المتحدة رقم 194 ولإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. إن الخلافات الأساسية بين إسرائيل وأعضاء الجامعة العربية حول بعض عناصر الترتيب المقترح سيجعل من الصعب ترجمة المبادرة إلى إتفاق فعلي. وهناك عائق أساسي آخر، هو غياب المحاور الفلسطيني المفوض بذلك. وقد دعم رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، المبادرة لكن قادة حماس تراجعوا عن الموافقة حتى على الإستعداد المشروط للإعتراف بإسرائيل. إن مسألة الإعتراف هي السمة البارزة والمركزية للإنقسام بين فتح وحماس. وكجزء من الجهود المبذولة لسد تلك الثغرة ووضع الأسس لوفد فلسطيني مفوض وموحد، تضمنت تحضيرات ما قبل القمة خطوات دبلوماسية لترسيخ أساس الإتفاق الذي تم التوصل إليه في مكة برعاية ما دعي بـ" الرباعية العربية"- العربية السعودية، مصر، الأردن والإمارات العربية المتحدة. ويتضمن النهج السياسي لحكومة الوحدة الفلسطينية مواقف سياسية مفصلة، وتشمل إلزاماً بإنشاء دولة فلسطينية في الأراضي التي إستولت عليها إسرائيل عام 1967 والإعتراف بقرارات مؤتمر القمة على مدى السنوات. وبالنسبة لتلك القائمة من القرارات فقد أضيف إليها الآن قرار الرياض الذي رفضته حماس. وعلى كل حال، لن يؤدي هذا الموقف الرفض إلى أزمة إئتلاف لأن السياق السياسي الإقليمي لم يكن الهم الرئيس لقادة حماس وفتح عندما شكلا تركيبة مبادئ حكومة الوحدة الوطنية الأساسية. وبالواقع، ولتسهيل إنشاء تلك الحكومة، تراجع عباس حتى عن مطالبته حماس بالإعتراف بإسرائيل، والذي كان شرط فتح للانضمام إلى حكومة وحدة وطنية منذ إنتصار حماس في إنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني 2006.

إن تعاون حماس- فتح مقصود به وضع حد للخطر الإقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية عندما وصلت حماس إلى السلطة، وللعمل، خصوصاً، على إستقرار الجبهة المحلية على خلفية الصدمات العنيفة بين عناصر الحركتين. أما الهدف الثانوي فكان إنشاء آلية تنسيق لتثبيت حالة الإسترخاء في النزاع ضد إسرائيل والتي تم التوافق عليها من قبل عباس وحماس في تشرين ثاني 2006، مما حث إسرائيل على سحب قواتها العاملة في قطاع غزة منذ إختطاف جلعاد شاليط في حزيران. ورغم أن إعلان الحكومة يشدد على عزمها متابعة حرب التحرير بكل الوسائل، فإن التفاهم بشأن

هدنة فتح- حماس تعكس إعراف المنظمين بالرباط الموجود بين العنف الفلسطيني الداخلي والحرب ضد إسرائيل؛ تستفز هذه الإخيرة ردود الفعل الإسرائيلية الملتزمة تسريع تفكيك السلطة الفلسطينية.

إن رفض حماس الإعراف بإسرائيل، وغياب الإعراف في بيان حكومة الوحدة يمنع إسرائيل من دعم عملية التسوية الفلسطينية. فإسرائيل تعتبر عباس شريكاً لها بالحوار، لكن شراكتها السياسية مع حماس تهدد بإجراء إعادة تقييم إسرائيلي لذلك. وعشية قمة الرياض، حثت وزيرة الخارجية غوندوليزا رايس رئيس الوزراء إيهود أولمرت وعباس على الموافقة على الإعراف على أساس منتظم، لكن إسرائيل لا تزال تحافظ على حظرها الإقتصادي على الحكومة الفلسطينية. فهذه الإجراءات هي بقصد إما إضعاف حماس أو، بشكل بديل، تشجيعها على تغيير موقفها إزاء إسرائيل لتجنب إنحدار أكبر في موقفها المعلن.

بالإضافة إلى الضغط الإسرائيلي، فإن التنافس المرير بين فتح و حماس سيعقد أيضاً مهمة دمج حكومة الوحدة. وعلى كل حال، لن يضعف إنهييار تلك الحكومة، بالضرورة، قدرات حماس العسكرية أو يقوض دعمها الشعبي. وبالواقع، قد تصبح حماس، بتحررها من القيود والمؤسساتية، أكثر عدائية. أما فتح، من جانبها، فتعتبر ضعيفة جداً لملء الفراغ الشعبي الفلسطيني أولتصبح محاوراً مفاوضاً لإسرائيل. والحقيقة هي أن حكومة الوحدة لا تتضمن، حتى الآن، بديلاً قابلاً للحياة للوضع الأمني المتدهور في الساحة الفلسطينية، ومن ثم في الساحة الإسرائيلية- الفلسطينية. لكن، ومن دون بذل أي مجهود لتحقيق الهدف الذي يقف خلف إنشاء حكومة الوحدة، فإن الفرصة الضعيفة أصلاً لإستقرار الساحتين ستتحفض حتى أكثر.

إن العمل على إستقرار الساحتين يُعتبر هاماً بجوهره، لكن لذلك تعقيدات إقليمية أيضاً. فأية نتائج ترشح من الإتصالات بين إسرائيل والدول العربية ستكون متواضعة جداً طالما أن النزاع المؤسساتي الداخلي في الأراضي مستمر. فذلك النزاع سيجعل من المستحيل القيام بتنفيذ أية تفاهمات أمنية تم التوصل إليها في الماضي، أو سيتم التوصل إليها في المستقبل بين إسرائيل وعباس. فحماس ستفسد وتخرّب أية إتفاقيات سياسية ليست هي جزءاً منها، كما أن المواجهة الجارية ستلقي بظل كبير على العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. وبالنتيجة، لن يمكن لهذه "المبادرة العربية"، ولا لأية واحدة أخرى، أن توفر عملية إتفاف حول حوار إسرائيلي- فلسطيني مباشر.

وعلى كل حال، قد تساعد عملية الإستقرار على الجبهة الفلسطينية على تعزيز عملية إقليمية ما. وبالواقع، فإنّ الدول العربية العازمة على تخفيض صورة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، ترى في إستقرار تلك الساحة شرطاً ضرورياً. إن لم يكن كافياً- لدفع عملية السلام. فالزخم السياسي الذي يكتسب الدعم الشعبي في الأراضي الفلسطينية، قد يدفع حماس بالفعل لتبني موقف أكثر مساومة، لأنّ تخوفها من أن ينظر إليها كعائق رئيسي لخطة إقليمية ما يمكن أن يحث قادتها على تجاوز العوائق السياسية والإيديولوجية المانعة للإعراف بإسرائيل. أما إسرائيل، فهي أكثر تشككاً بشأن فرص حصول ذلك، وتجعل المفاوضات حول مستقبل الأراضي مشروطاً بإعراف ضمني بها من قِبَل كل مكونات الحكومة الفلسطينية. وبالمقابل، يتوقع أعضاء "الرباعية العربية" من حكومة الوحدة مساندة عباس في محاولته تشكيل وتنفيذ تفاهمات مع إسرائيل، إما بشكل منفصل أو في سياق إقليمي ما. كما أنهم يأملون بأن تؤدي هذه الشراكة السياسية مع فتح على تقريب حماس بشكل أكبر من المركزية السياسية الفلسطينية. فحكومة الوحدة الوطنية، "كالمبادرة العربية"، هي نتاج سياسة عربية داخلية تعكس بالكامل هذا الأمل.

التكتيكات المضللة: التركيز على مكافحة التمرد يفشل بفهم الصورة الكبيرة في العراق.

بقلم ريتشارد ماي؛ 2007/3/30؛ مركز المعلومات الدفاعية؛ مشروع ستراوس للإصلاح العسكري

(ظهر هذا التعليق أولاً في نيوز ديفينس بـ 2007/3/26)

نشر البنتاغون تقرير 14 آذار الذي يعلن بأنّ الصراع في العراق هو أكثر تعقيداً من حرب أهلية. ويحدد التقرير العلاقات المتنوعة والمترابطة بين المتطرفين، الجماعات العرقية والطائفية، وكيف يلعب كل منهم أدواراً أساسية بالصراع الجاري.

وفي حين أنّ عقدة العراق ليست ظاهرة جديدة، فإنّ إعراف الجيش بها هو الجديد. فمع هذا الإعراف، يجب تنفيذ إستراتيجية مناسبة في العراق إذا ما كانت الولايات المتحدة تريد الحصول على مقياس ناجح ذا معنى.

أما حالياً، فالجيش يوظف إستراتيجية مكافحة التمرد بقيادة الجنرال الذي عمل على تطوير هذا المبدأ. ولسوء الحظ، فإن إستراتيجية مكافحة التمرد لا تنكب سوى على جزء واحد من المحيط المعقد، وهو العراق، وهو ما سيظل يقود الى الفشل. فكتيب مكافحة التمرد الجديد للجيش الأميركي يحدد التمرد بكونه حركة منظمة مسلحة تهدف الى الإطاحة بالحكومة. وعلى كل إن ما نشاهده في العراق هو أكثر من ذلك بكثير. فبالنسبة لكثير من الأميركيين، يعتبر مصطلح "التمرد" مفهوماً واسعاً مستخدماً لوصف مشاكل متراكمة تلحق الضرر بالعراق. وعلى كل حال، إن استخدام مصطلح التمرد يحد من قدرتنا على فهم ما الذي يحصل في العراق؛ إنه يكرهنا على رؤية تمرد مسلح وبسيط، مما يحجب عنا العقدة الحقيقية للوضع.

إن هذا الفهم البائس للمحيط رفع آمالاً خاطئة بقدرة عمليات مكافحة التمرد على النجاح. فبعد سقوط نظام صدام حسين، بدأت حالة التمرد. فالقوى الموالية والمقاتلين الأميميين حاولوا تفويض الإحتلال الأميركي والحكومة الإنتقالية بهجماتهم العسكرية. وبسبب نجاحهم، فإن ما كان "فقط" تمرداً، أصبح حرباً أهلية أولية وفي النهاية تقهقراً تاماً للمجتمع المدني. إن الدعم السياسي المنتقل من الحكومة المركزية الى مصادر قوة أخرى لا يمثل فقط التمرد الأولي، وإنما يمثل أيضاً الميليشيات وأسياد الحرب المنشقين الى فئات طائفية وعرقية وعشائرية. فالتمرد يجب وقفه في مرحلته الأولى قبل أن يسمح له بتثبيت وتقوية نفسه بشكل هيكلية سياسية وثقافية للبلاد. فإذا ما أصبح مصدر ما للقوة هو السلطة الشرعية، عدا الحكومة، داخل الدولة، كأسيد الحرب أو الجماعات الطائفية، فإن تلك الجماعات الأخرى ستصبح حكومات الأمر الواقع. وهذا بالدقة ما حدث في العراق، فالحكومة العراقية وقوات الإحتلال الأميركي أصبحت خاضعة لمراكز قوى غير مركزية موجودة عبارة عن فئات طائفية وعرقية. وما أن أصبحت هذه الجماعات أكثر قوة حتى بدأت بالتفاعل فيما بينها. فالعنف الطائفي والعربي في العراق ليس فقط إستمراراً للتمرد، وإنما هو تفاوض سياسي بوسائل الصراع المسلح التي لا يمكن وصفها إلا بحرب أهلية.

ومع كل هجوم، تصبح الإنقسامات والإنشقات داخل العراق محصنة أكثر. فإنهاير الموانع التي تعيق بناء الثقة والتعاون أصبحت مهمة مستحيلة تقريباً، وغير ممكنة بالتأكيد في غضون السنة المقبلة.

ولمكافحة الوضع المتدهور، حاول الجيش الأميركي تنفيذ مكافحة التمرد. أما المكون الهام لهذه العمليات، فهو تطوير التكافل المعقد على المستوى الفردي والمجتمعي. هذا التكافل هو بقصد عبور الحدود الطائفية والإثنية، بناء الثقة والتعامل المتبادل بين الجماعات من خلال ترتيبات تعاونية.

إن الهدف النهائي لمكافحة التمرد هو تطوير شبكات الثقة المعقدة هذه لإضعاف مصادر القوى الأخرى قبل أن تترسخ. ويدرك الجنرال بترايوس بأن بناء الثقة ضرورة للنجاح في العراق، وذلك بطرح الحكومة العراقية لتسوية مع الجماعات المسلحة. ولسوء الحظ، فإن التمرد والجماعات التي نشأت من هذا التمرد أصبحت مؤسساتية وتشكل عائقاً هاماً للوصول إلى نهاية ناجحة في العراق. ويجب على بترايوس أن يطور خطة لتقريب المصالح عبر الجماعات المختلفة والمتنوعة في الوقت الذي يعمل فيه على بناء الثقة في الولايات المتحدة والحكومة العراقية، والتي كانت قد فُقدت، ربما بشكل يتعذر إستعادته، على مدى السنوات الأربع الماضية.

وحتى الآن، يفتقر بترايوس الى الخبراء الإقتصاديين والسياسيين للمساعدة في التفاوض وإنعاش المجتمع المدني العراقي من خلال الإستثمار والمحاولات الجادة لتطوير تفاعل سياسي بين الفئات المستقلة. كما أن الولايات المتحدة بحاجة لمراجعة توقعاتها بالنسبة للنجاح في العراق برغم "الإشارات المشجعة" على المدى القصير التي يشاهدها الرئيس. فلو أن عمليات مكافحة التمرد إٌخذت قبل ثلاث سنوات، أو حتى سنتين، لكان التكهن بشأن العراق بوضع أفضل. فبدلاً من ذلك، سمحنا للتمرد بالتطور الى صراع أكثر تعقيداً بكثير له سمة الحرب الأهلية، الحرب المجتمعية المتبادلة وسمة أسياد الحرب العشائريين البارزة.

فبترايوس يكافح في حرب مكافحة تمرد ذات بُعد واحد، في حين أنه يواجه صراعاً متعدد الأوجه. فنحن لم نجهز قائداً الجديد في العراق بشكل جيد لإنجاز المهمة التي عُينَ لأجلها، ما عدا توفير عدد أكبر من الجنود داخل العراق. فالوسيلة الأهم لكسب الحرب في العراق هي زخم الموارد الذي سبق وبددناه. وفي حين أننا نصلي وندعو للنجاح في العراق، فإننا مؤمنين الآن بإستراتيجية مكافحة التمرد- وهو تكتيك أتى متأخراً سنتين على الأقل.

الشهرة والمجد لزيارة نانسي بيلوزي لسوريا

انتقد الرئيس بوش بشدة رئيسة البرلمان نانسي بيلوزي لزيارتها سوريا. وبحسب رأي الرئيس، الذي يشاركه به آخرون، فإن الحكومة الأميركية يجب أن تتحدث بصوت واحد فقط في الخارج، وإلى الآن تحظى هذه الرؤية بقبول ظاهر نص وروح الدستور.

وقبل بزوغ الرئاسة الإمبريالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت القوى الموجودة فيما بين أقسام الحكومة الأميركية متوازنة أكثر بكثير من الآن- بما أن الدستور هو المقصود بالأصل. وبالواقع، فإن الشك بميل الحكام الأوروبيين إلى شن حرب بدماء وأموال مواطنيهم. أدى إلى أن يعطي واضعو الدستور، بالفعل، سلطات للكونغرس في مجال العلاقات الخارجية أكبر من تلك التي للرئيس. فالكونغرس أعطى السلطة لتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، إعلان الحرب، رفع عديد الجيش ودعمه، تزويد سلاح البحرية والمحافظة عليها، تنظيم القوات المسلحة، تنظيم وتسليح وضبط الميليشيا ودعوته للتقدم لمقاومة عمليات الغزو.

أما بالمقابل، فقد أعطى الدستور الرئيس سلطتين أحاديتين فقط في الشؤون الخارجية: تم تعيين الرئيس التنفيذي قائداً أعلى للقوات المسلحة والميليشيا (المفسر بشكل ضيق لكي لا يعبر بأن الرئيس التنفيذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للدولة)، وسمح له باستقبال السفراء والوزراء الأجانب. كما سُمح للرئيس عقد معاهدات مع دول أجنبية وتسمية سفراء أميركيين ومسؤولين كبار بالسياسة الخارجية. إلا أن هذه الأنشطة كانت عرضة لموافقة مجلس الشيوخ بتصويت أكثرية الثلثين. ومن الواضح أن واضعي الدستور أرادوا من الكونغرس أن يكون القسم المهيمن على السياسة الخارجية، كما هو الحال في أوجه الحكم الأخرى.

واليوم، يحترم جميع السياسيين الدستور بالكلام فقط، في حين يقبلون، دون معارضة، تحريفه وتشويهه المستمر. فجميعهم تراجعوا إلى التعهدات غير الملزمة أو "الملاحظات والتعليقات العابرة" لرئيس المحكمة العليا، جورج ساندرلاند، الذي زعم بحسب رأي أكثريته بقضية الولايات المتحدة عام 1936 ضد كورتيس-رايت بأن الرئيس يملك "سلطة حصرية مطلقة... بصفته عضواً منفرداً في الحكومة الفيدرالية في ميدان العلاقات الدولية". هذه الرؤية المتوسعة للسلطة الرئاسية في زمن الحرب لا يمكن أن تكون قد فاتت واضعي الدستور.

وبالواقع، كان مؤسسو الدستور ليثيروا، من دون شك، بأن الحكام الأوروبيين المولعين بالحروب تلك الأيام، هم المعلنون الأوحدون لسياسة بلادهم الخارجية- المشكلة نفسها التي حاول واضعو الدستور الإنكباب عليها في عملية الفصل الدستوري بين السلطات.

وبشكل يثير الفضول، ورغم أن توسع السلطة التنفيذية في السياسة الخارجية لم يخدم الوطن بشكل جيد، فإنه غالباً ما كان له تأثير مضاد وملمس لجهة خدمة مصالح الكونغرس. فإذا ما كان الرئيس دائماً هو المسؤول عن السياسة الخارجية الأميركية، فإن أعضاء الكونغرس بإمكانهم تجنب المسؤولية بما يتعلق بالقضايا الصعبة التي قد تشكل خطراً على هدفهم الأسمى- إعادة انتخابهم مرة أخرى.

فعلى سبيل المثال، فإنه بالسماح للرؤساء بشن صراعات كبرى حتى من دون إصدار تصريحات بالحرب مطلوبة دستورياً- ظاهرة بدأت عندما تجاهل هاري ترومان، بإيماء من مجلس الشيوخ، الحصول على الموافقة للحرب الكورية. فإن الكونغرس يرمى بمسؤولية الحرب، وبارتياح، في حضان الرئيس. فواضعو الدستور قد يُصدمون من جراء تآكل دعامة نظام الكبح والتوازن الذي أسسه.

وإستجابة لمسؤوليتهم الدستورية ككابحين للرئيس، فإن على أعضاء الكونغرس مسؤولية الدخول بشدة في السياسة الخارجية الأميركية. وبدلاً من إدانة رئيسة البرلمان نانسي بيلوزي علناً لتنفيذها ما سبق وذكرته مجموعة دراسات العراق- إضعاف التوصية التي تقول بالتحدث فعلياً مع سوريا لحل القضايا الثنائية- فإن على الرئيس أن يكون مسروراً بأن واحداً ما في الحكومة الأميركية مستعد للتعرض للمخاطر مع أحد خصوم أميركا الرئيسيين في المنطقة. وبالواقع، وفي حين كانت بيلوزي تقوم بذلك، فإنه كان عليها أن تتوقف في طهران لنرى ما إذا كانت المفاوضات ستساعد في العلاقة الأميركية- الإيرانية المقلقة أيضاً.

